

Distr.: General  
7 May 2009  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الفساد

فيينا، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩

## رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يسرني جدا أن أعرض عليك رسالة موجهة من القادة التجاريين من سائر أرجاء العالم يعلنون فيها عن دعمهم القوي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ويدعون إلى اتخاذ تدابير لإنشاء آلية فعالة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

وإنني أفدّر القيادة التي أبانت عنها أوساط الشركات في هذا الأمر الحيوي حق قدرها. فالفساد يكبّد كلاً من المؤسسات التجارية والمجتمع خسائر فادحة. وهو عائق كبير أمام النمو والتنمية الاقتصاديين. لذلك، فإن العمل معا على الحد من الفساد هو خير للجميع.

إن مناداة المؤسسات التجارية بإرساء آلية استعراض فعالة وتزايد عدد الدول المعتمدة والمنفذة للاتفاقية لهما دليل على الالتزام المشترك بالتصدي للفساد.

وإنني لأرجو أن تكون هذه الرسالة مبعثاً على إقامة آلية استعراض، مما يساهم بنصيب حيوي في فعالية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ألتمس منك أن تُطلع الدول الأطراف والموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على هذه الرسالة.

(التوقيع) بان كي مون



## استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١ أيار/مايو ٢٠٠٩

بناء على دعوة من الغرفة التجارية الدولية ومؤسسة الشفافية الدولية ومكتب الميثاق العالمي التابع للأمم المتحدة ومبادرة الشراكة من أجل النزاهة التابعة للمنتدى الاقتصادي، نكتب لكى نعبر عن مساندتنا القوية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وندعو إلى اتخاذ الإجراءات في سبيل إنشاء آلية استعراض فعالة إبان مؤتمر الدول الأطراف المزمع عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

إننا بصفتنا قادة للأعمال التجارية، نعترف بمخاطر الفساد وبالضرر الذي يلحقه. لذا، تنفذ شركاتنا برامج صارمة مناهضة للفساد. ولقد رأينا كيف أن الفساد المستشري في البلدان يجبط الاستثمار ويجعل من العسير على الشركات أن تتنافس على أساس أخلاقي.

لقد كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حدثاً بارزاً، ذلك أنه مثّل اعترافاً بضرورة وضع إطار لمحاربة الفساد على الصعيد العالمي. ومن المشجع جداً أن الاتفاقية وقّع عليها ١٤٠ بلداً وصدّق عليها ١٣٦ بلداً. إلا أن نجاحها سيظل غير أكيد إلى أن تقام آلية استعراض فعالة. ويستدل من التجربة المكتسبة فيما يتعلق باتفاقيات أخرى لمكافحة الفساد أن استعراض التنفيذ مسألة حيوية.

ومن رأينا أن اتفاقية الأمم المتحدة هي أداة لا بد منها في مكافحة الفساد، ذلك أنها تشمل بلدانا من مختلف أنحاء المعمورة، سواء أكانت بلدان ناشئة أم متقدمة؛ وأنها تتناول كل أنواع الممارسات الفاسدة، في كل من القطاعين العام والخاص؛ وأنها تتضمن تدابير وقائية وأيضاً أحكاماً لإنفاذ القوانين. وتعد الاتفاقية بكبح جماح الفساد وخلق فرص متكافئة للجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة هي صك قانوني معقد. وهي تستلزم الحرص في متابعة تنفيذها لتحقيق أهدافها. وإن الإرادة السياسية والعمل الحازم من جانب الحكومات ضروريان لوضع تدابير فعّالة في مجالي المنع والإنفاذ، فضلاً عن عمليات جديدة للتعاون الدولي. وإنه لمن الخطأ الجسيم توقع النجاح في تطبيق أحكام الاتفاقية من غير استعراض على سبيل المتابعة.

والآن على الخصوص، في هذه الفترة من الاضطراب المالي والاقتصادي المستحكم، لا غنى عن وجود آلية فعالة لاستعراض التنفيذ. فالأزمة الاقتصادية ستكون لا محالة شديدة الوطأة على المنافسة على نطاق عالمي، مهددة بالنيل من المعايير الأخلاقية على نحو يصعب عكس اتجاهه.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتفقت الأطراف في الاتفاقية "على أن استعراض تنفيذ الاتفاقية استعراضا ناجعا وفعالاً (...). أمر بالغ الأهمية وعاجل." ونحن نعتبر أن من الأساسي أن يتخذ مؤتمر الدوحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إجراءات من أجل إقامة آلية استعراض فعالة. ومن شأن مزيد من التأخر أن ينتقص من مصداقية الاتفاقية وقدرتها على إيجاد الزخم اللازم للتغلب على الفساد.

إننا نسلّم بأن الحكومات هي التي يعود إليها اتخاذ القرار بشأن الكيفية التي ينبغي أن تُنظّم بها آلية الاستعراض. ولكن، يهّمنا جدا أن تتمتع الآلية بالمصداقية والنجاعة. ولذلك نقدم الاقتراحات التالية. أولاً، ينبغي أن يكون للعملية تمويل طويل الأجل كاف ومعوّل عليه. وثانياً، ينبغي أن تشمل العملية زيارة بلدان مع مستعرضين نظراء من بلدان أخرى. وثالثاً، ينبغي أن تسير العملية بشفافية، بإسهام من القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة، مع نشر التقارير.

إنّ اعتماد آلية صارمة لاستعراض التنفيذ سيبعث رسالة إيجابية جدا إلى أوساط الأعمال التجارية. وستعمل شركاتنا بنشاط لإنجاح الاتفاقية. وقد سبق أن أطلق عدد من مبادرات الشركات وقطاع الصناعة وأوساط الأعمال العالمية ضد الفساد، وهي شاهد على تصميمنا على تحسين أخلاقيات الشركات. وستُعزّز تلك الجهودات أيما تعزيز بالعمل تحت غطاء اتفاقية فعالة للأمم المتحدة.

نرجو منكم أن تتكرموا بإحالة هذه الرسالة إلى الدول الأطراف قبل انعقاد اجتماع الدوحة.

## المرفق

كبار المديرين التنفيذيين الموقعين على الرسالة المتعلقة  
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Cynthia Carroll CEO Anglo American plc. United Kingdom	Jeffrey Immelt Chairman and CEO General Electric Company United States of America	Jeroen van der Veer CEO Royal Dutch Shell plc. Netherlands
Mark Cutifani CEO AngloGold Ashanti Company South Africa	Anders Dahlvig CEO and President IKEA Group Sweden	Léo Apotheker Co-CEO SAP AG Germany
Juergen Hambrecht Chairman of the Board of Executive Directors BASF AG Germany	S. Gopalakrishnan CEO and Managing Director Infosys Technologies Ltd. India	Tianwen Huang CEO Sinosteel Corporation China
Joseph Massey Managing Director and CEO Bhoruka Power Corporation India	Amit Arora CEO Kanoria Chemicals & Industries Ltd. India	Christian Jourquin CEO Solvay Belgium
Louis Gallois CEO EADS France	Victor Fung ICC Chairman & Chairman of Li and Fung Group China	Peter Barker-Homek CEO TAQA United Arab Emirates
Alan L. Boeckmann Chairman of the Board and CEO Fluor Corporation United States of America	Richard T. O'Brien CEO and President Newmont Mining Corporation United States of America	Jamshed J. Irani Director Tata Sons India
Tadahito Yamamoto President and Representative Director Fuji Xerox Co., Ltd. Japan	Daniel Vasella Chairman and CEO Novartis International AG Switzerland	Peter Bakker Chairman and CEO TNT N.V. Netherlands
Gérard Mestrallet Chairman and CEO GDF Suez France	Tan Sri Mohd Hassan Marican President and CEO Petronas Malaysia	James J. Schiro CEO Zurich Financial Group Switzerland